

Distr.: General
19 May 2006
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن دارفور

أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من القرار ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وهو يغطي شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٦.

ثانياً - عدم الأمن في دارفور

٢ - اتسمت الحالة الأمنية على مدار الفترة المشمولة بالتقرير بوقوع اشتباكات مسلحة خطيرة بين الأطراف المتحاربة، والعديد من أعمال السطو وخطف المركبات، واستمرار الاقتتال بين فصائل جيش تحرير السودان ووقوع المزيد من القلاقل على طول الحدود بين تشاد والسودان.

٣ - وفي شمال دارفور، وقعت أعمال قتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات جيش تحرير السودان في حسكينية والعيث والطويسة في أوائل شهر آذار/مارس، حيث أفادت التقارير عن وقوع أربعة اشتباكات رئيسية وعدد آخر من المناوشات. وأسفرت تلك الاشتباكات عن وقوع عدد من الضحايا فيما بين المحاربين والمدنيين على السواء. وفي ٨ نيسان/أبريل، شنت القوات المسلحة السودانية هجمات ضد قرى واقعة في منطقة جبل وانا استخدمت فيها طائرات الهليكوبتر العسكرية. وأفادت الأنباء بمصرع ثلاثة جنود تابعين لجيش تحرير السودان وإصابة ما لا يقل عن ١٧ شخصاً. وفي أواخر آذار/مارس، هاجمت القوات المسلحة السودانية ورجال القبائل المسلحون قرية دبيس التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان وسلبوا ما فيها. وفي أوائل نيسان/أبريل، هاجمت الميليشيات عدداً من القرى الواقعة في منطقة مادو. وفي ٧ نيسان/أبريل تعرضت قافلة كبيرة تابعة للقوات المسلحة



السودانية الى كمين نصبه جيش تحرير السودان في منطقة جبل وانا بين الفاشر وكافود، مما أسفر عن مصرع ٤٠ من جنود الحكومة. وبعدها هاجمت القوات الحكومية عدة قرى في المنطقة، زعم إنها استخدمت فيها طائرات الهليكوبتر العسكرية.

٤ - واستمر تصاعد التوترات بين فصيلي ميني ميناوي وعبد الواحد التابعين لجيش تحرير السودان شمال دارفور. وفي ٣ نيسان/أبريل، حدث اشتباك بين الفصيلين في منطقة الخزان الجديد، حيث شن المحاربون التابعون لفصيل عبد الواحد هجوما في نفس اليوم في محاولة لاسترداد السيطرة على الكرامة. وقد صدقهم القوات التابعة لجيش التحرير السودان داخل الكرامة، وأفادت التقارير بوقوع عشرات القتلى بين المحاربين. كما وقعت اشتباكات أخرى بين فصائل جيش تحرير السودان في ١٩ نيسان/أبريل. فقد شن فصيلي ميني ميناوي هجوما على ست قرى في منطقة الطويلة. وحسب ما ذكره شهود العيان، شن الهجوم نحو ٤٠٠ مهاجم كانوا على ظهر الشاحنات والجمال والحواد. وأفادت التقارير بأن أعمال العنف قد أسفرت عن وقوع قتلى بين المدنيين، وإصابة العشرات، واغتصاب عدد من النساء، وأعمال سلب، وتشريد آلاف الأشخاص. ويوضح ذلك الهجوم بدء نمط جديد تمثل في مهاجمة قوات المتمردون القرى على نطاق واسع وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد غير المحاربين. وأفادت التقارير بوقوع اشتباكات أخرى فيما بين فصائل جيش تحرير السودان، وقعت في منتصف آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، إلى تشريد آلاف الأشخاص واضطرار البعض إلى الهرب خوفا من احتمال أن تتعرض قراهم للهجوم. وفي المنطقة الواقعة بين الطويلة والكرامة، تعرضت الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بغرض تقليل سوء التفاهم وتشجيع التعايش السلمي بين جماعات العرب والفور، للتوقف عندما أغار على المنطقة جنود جيش تحرير السودان التابعون لفصيل ميناوي.

٥ - وفي منطقة جبل مرة، أفادت التقارير بوقوع المزيد من الاشتباكات بين جيش تحرير السودان والقوات المسلحة السودانية ورجال القبائل المسلحين. وفي ١٧ آذار/مارس، وقع قتال بين جيش تحرير السودان والقوات المسلحة السودانية في منطقتي دايا وتيبون، وزعم جيش تحرير السودان أن المهاجمين استعملوا مركبات تحمل علامات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والأمم المتحدة. وتشكل تلك الممارسة لطمة صارخة ضد الموقف المحايد لكل من بعثة الاتحاد الأفريقي والعملية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة.

٦ - واستمرت أيضا هجمات الميليشيات بانتظام ضد المدنيين. فقد تعرضت قرية أم صُغيرة الواقعة جنوب دارفور لهجوم شنه نحو ٢٠٠ من رجال الميليشيات الذين كانوا يرتدون الأزياء العسكرية، ويمتطون ظهور الحواد والجمال، حيث تم سلب عدد كبير من

الماشية والأغنام. وفي ١٣ نيسان/أبريل، قتل ١٥ قرويا على الأقل وأصيب ١٩ آخرون عندما قام قرابة ٥٠٠ من رجال الميليشيات المسلحين بشن هجوم على قرية كورنجي جنوب غرب شعيرية. وقام المهاجمون بسحب الرجال والنساء خارج منازلهم، وأوسعوهم ضربا، وسلبوا منازلهم وسرقوا ماشيتهم. وفي منطقة شعيرية أيضا، قامت قوات جيش تحرير السودان، بمساندة من رجال القبال المسلحين الذين كانوا يمتطون ظهور الجواد والجمال، بمهاجمة قرية أرتو والقرى المحيطة بها في ١٦ نيسان/أبريل. وأفادت التقارير بمصرع تسعة قرويين وإصابة ١٨ آخرين، بينما أصبح ٢٦ شخصا في عداد المفقودين. وفي ٢١ نيسان/أبريل قام رجال الميليشيات، المدعمن بقوة الدفاع الشعبي، بمهاجمة منطقة ديتو، مما أسفر عن مصرع ٢٥ من المحاربين التابعين لجيش تحرير السودان.

٧ - وفي ٩ نيسان/أبريل، هاجمت مجموعة، مشكلة من نحو ١٦٠ من مقاتلي جيش تحرير السودان، السوق الواقع في جويغين، جنوب غرب بورام. وانتقاما من ذلك الهجوم، هاجم رجال الميليشيات المسلحون قرى هجليجة ونبقابة حلاليف والطلحاية وأضرموا النيران فيها. وفي ١٦ نيسان/أبريل، استعادت القوات المسلحة السودانية السيطرة على دونكي دريسا، التي كان جيش تحرير السودان قد سيطر عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، هاجم جيش تحرير السودان الجوغانة، مما أدى إلى تعرض المزيد من المدنيين إلى التشريد. وذكرت الأنباء أن بعض القرى الواقعة حول الجوغانة قد أحرقت خلال الهجوم.

٨ - وفي غرب دارفور، شن رجال القبائل المسلحون في ١٠ نيسان/أبريل هجوما على منطقة جبل مون وبيير سلبية، وهي قرية قريبة من الحدود التشادية. وقد أدى عدم الاستقرار في تشاد إلى زيادة تعقد الحالة الأمنية على منطقة الحدود غرب دارفور، حيث تعمل الجماعات المسلحة على كلا جانبي الحدود. وفي ٢١ آذار/مارس، أفادت التقارير بوقوع هجوم شنه الجيش التشادي ضد جماعات المعارضة التشادية في حجاير مرفعين (تشاد) ودوداي القريبة من مستيري، جنوب غرب الجنية. وفي ١٥ آذار/مارس، اشتبكت مجموعة من الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية، التي تدعمها حركة العدل والمساواة، مع قوات جيش تحرير السودان ورجال القبائل المسلحين في "أبو سروج". وأفادت الأنباء أن زهاء ٢٥٠ مركبة تابعة للمعارضة التشادية قد نشرت بين مستيري وكونغو حرازة.

٩ - وحسب ما أفيد به مجلس الأمن خلال مشاورات غير رسمية عقدت في ٢٦ نيسان/أبريل، زاد التوتر على طول الحدود بقدر أكبر بعد أن اهتمت حكومة تشاد السودان بمساندة محاولة انقلاب واضحة في تشاد يوم ١٣ نيسان/أبريل. وقد نفت حكومة السودان أي

ضلوع منها في أحداث تشاد. وعادت عناصر من المعارضة المسلحة التشادية إلى غرب دارفور عقب الأحداث التي وقعت في ١٣ نيسان/أبريل، إلا أن الأنباء ذكرت أن البيضة، غرب دارفور، قد تعرضت في ١٩ نيسان/أبريل لقصف من موقع داخل تشاد، حيث سقطت إحدى القذائف قرب مجمع تابع للمنظمات غير الحكومية. ورغم اتفاق طرابلس المبرم في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، لم تخف حدة التوترات بين تشاد والسودان واستمر البلدان في تبادل الاتهامات بتقديم الدعم إلى عدة جماعات مسلحة. وما زالت الحالة الأمنية مزعزعة في المنطقة.

١٠ - وقد استمر تشكيل جماعات مسلحة جديدة في دارفور، في ضوء سعي السكان المحليين إلى إيجاد وسائل للدفاع عن أنفسهم ضد الهجمات. وتقوم غالباً تلك الجماعات بتجنيد شبان تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. وعلاوة على ذلك، ظهرت إلى السطح مزاعم قابلة للتصديق بأنه قد تم إلقاء القبض على صبية تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً أو أقل وتعرضوا للتعذيب على أيدي جيش تحرير السودان ورجال الميليشيات المتحالفة معهم، بسبب الاشتباه في انتمائهم إلى جماعات متمردة.

١١ - وما زالت أعمال السطو تشكل مشكلة خطيرة أخرى، حيث تتعرض مركبات الشؤون الإنسانية والتجارية لكمان وهجمات متكررة. فعلى سبيل المثال، أوقفت شمال دارفور قافلة تابعة للأمم المتحدة وتعرضت للسلب على يد رجال مسلحين بين كبكايية والفاشر يوم ٢٥ آذار/مارس. وفي ٤ نيسان/أبريل، أفاد بعض موظفي المنظمات غير الحكومية، الذين كانوا يقومون بحملة للتطعيم ضد شلل الأطفال في منطقة شنتلي طوباوية أن المحاربين التابعين لجيش تحرير السودان قد اختطفوا ١٠ موظفين ومركبتين في قرية أم زكريا. وقد أطلق سراح الموظفين فيما بعد. وفي جنوب دارفور، استمرت أعمال السطو المسلح في المنطقة الواقعة شمال مناواشي على طول طريق نيالا - الفاشر وعلى الطريق الذي يربط بين ياسين وعسالية جنوب غرب نيالا.

١٢ - واستمرت الهجمات ضد مجتمعات الشؤون الإنسانية وقوافلها غربي دارفور. فعلى سبيل المثال، حاول رجال ميليشيات مسلحون، في الجنيينة، اقتحام مبنى للضيافة تابع للأمم المتحدة في ١٢ نيسان/أبريل. وفي ١٨ نيسان/أبريل، تعرضت ثلاث مركبات تابعة للمنظمات غير الحكومية كانت تحمل سلعا أساسية، وهي في طريقها من نيالا إلى زالنجي، لكمين وإطلاق النار عليها قرب قرية فوقاديكو. وفي حادث منفصل في ذات اليوم، تعرضت أربع مركبات تابعة للمنظمات غير الحكومية لكمين على يد رجال مدحجين بالسلاح شمال الجنيينة.

١٣ - وحسب المذكور في تقرير الفصلي عن السودان المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (S/2006/160)، شوهدت حملة مقلقة مناهضة للأمم المتحدة في الخرطوم وغيرها من المدن السودانية. وتضمنت تلك الحملة ألقاظا غير مقبولة وهجمات شخصية ضد قيادة بعثة الأمم المتحدة في السودان، وتركزت أساسا على توخى انتقال المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تتولاها الأمم المتحدة في دارفور.

ثالثا - حقوق الإنسان وأعمال الحماية

١٤ - استمرت معاناة المدنيين في دارفور من جراء العنف وعدم الأمن الدائمين، في ظل وقوع عمليات تشريد جديدة للسكان، وارتفاع مستويات العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس، واستمرار رفض السماح بإيصال المساعدة الإنسانية. وفي ظل ازدياد العشوائية والتجزؤ في الصراع، أصبح المدنيون أكثر عرضة للهجمات والإساءات، وأصبحت الحاجة ماسة لحماية السكان. واستمر وصول المشردين من القرى التي تتعرض للهجمات أو التي تقع ضحية للنيران المتبادلة، مما رفع عدد سكان المخيمات. ووصلت بعض المخيمات، من قبيل الصريف في نيالا، إلى حدودها الاستيعابية القصوى، مما يفضي إلى ارتفاع المشاحنات على الأغذية والخدمات. ووقعت في الآونة الأخيرة أعمال مضايقة على أيدي العناصر المسلحة، وحوادث إجرام وسلب في مخيمي كرينك (غرب دارفور) وكلام (جنوب دارفور)، ويبدو أن تلك الحوادث تشهد ارتفاعا في أماكن أخرى. وأسهمت محاولات السلطة الرامية إلى تأكيد السيطرة على المخيمات في خلق مناخ من التهيب والتوتر، حيث يشوب نظرة السكان تجاه رجال الشرطة السودانيين توجس متزايد، بل حتى عداء سافر.

١٥ - وعموما، هناك تاكل في الحماية التي تقدمها المنظمات الدولية إلى السكان في دارفور. فالأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، قد تقلصت قدرتها جميعا على التحرك بحرية ومساعدة السكان، وما زال عدم الأمن في تصاعد في جميع أرجاء دارفور. وازدادت حدة ضعف الحماية المقدمة للمدنيين من جراء نقص التمويل، مما تسبب في قيام الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بخفض حجم برامجها. والأنشطة التي من المحتمل التخلي عنها هي تلك الأنشطة التي لا تتصل بحماية فورية للأرواح، من قبيل برامج التعليم وتقديم الأغذية مقابل العمل. إن ذلك أمر يؤسف له نظرا إلى فعالية تلك الأنشطة بوجه خاص في تهيئة بيئة توفر الحماية لمعظم الشرائح الضعيفة من السكان.

١٦ - وفي الوقت ذاته، لم توجه المسؤولية إلى كبار المسؤولين الحكوميين وقادة الجماعات المسلحة والمليشيات عن أعمال العنف والجرائم الموجهة ضد المدنيين. ورغم أن المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور قد روجت لها الحكومة على أنها أداة أساسية لتوفير العدل

في تلك المنطقة، لم تعرض عليها سوى قضية واحدة تتعلق بهجوم واسع النطاق من قبيل الصراع في دارفور: وهو الهجوم الذي تعرضت له تاما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. لذا فإن عدم بذل جهد صادق للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغير ذلك من المخالفات ومساءلة مرتكبيها، يقوي الشعور الذي يتقاسمه كثيرون بأن المذنبين لا يتعرضون للعقاب.

١٧ - ولم تفض بعد الأطر المؤسسية المنشأة من خلال عملية بناء القدرات، من قبيل إنشاء لجان حكومية معنية بالعنف الجنسي والعنف على أساس الجنس عام ٢٠٠٥، إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع. ولم يتناقص خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد البلاغات المقدمة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان من الشابات والفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب وأعمال وحشية أخرى، ونادرا ما قامت الشرطة باتخاذ الإجراءات الكافية بالتحقيق وإلقاء القبض على الجناة ومحاکمتهم. وقامت بعثة الأمم المتحدة بتوثيق العديد من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الأشهر الماضية، التي ارتكبها رجال مسلحون يرتدون أزياء التمويه العسكرية ووقعت على مشارف مستيري، قرب حدود تشاد، في أثناء جمع الحطب والحشائش. وفي مستيري (جبل مرة، غرب دارفور) التي شهدت تناقضا في عدد البلاغات عن الاغتصاب في أوائل عام ٢٠٠٦ عقب تدخل الأمم المتحدة بصورة منسقة، زاد من جديد عدد حوادث العنف القائم على نوع الجنس حول المخيمات ضد المشردين داخلها، وقرب المخيم العسكري، في أواخر آذار/مارس وحتى نيسان/أبريل.

١٨ - ومنذ عام ٢٠٠٥، ما برحت الحكومة تتعهد بإتاحة إمكانية وصول بعثة الأمم المتحدة في السودان بحرية ودون قيود، إلى جميع مرافق الاحتجاز في السودان، بما في ذلك المرافق التابعة لجهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات العسكرية. ومع ذلك واصل المسؤولون الحكوميون المحليون تقييد تلك الإمكانية. وفي تقريرتي المقدم في كانون الثاني/يناير (S/2006/148)، أشرت إلى أن ممثلي الخاص قد طلب وضع تلك الموافقة في صورة خطية. ولم يتم ذلك بعد حتى نهاية آذار/مارس. وفي الوقت نفسه، رفض مسؤولو الأمن الوطني جنوب دارفور، إتاحة إمكانية وصول بعثة الأمم المتحدة إلى مرافق الاحتجاز وذلك طوال شهر آذار/مارس.

١٩ - وقد أشرت سابقا إلى أن المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان والأشخاص المشردين الذين يبلغون الشرطة بشواغل إزاء حقوق الإنسان، أو الذين يتعاونون مع المجتمع الدولي، ما زالوا يواجهون خطر إلقاء القبض عليهم واحتجازهم. وقد أثار ذلك الشواغل أيضا المثلة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في السودان خلال زيارتها إلى البلد في أواخر

شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس ٢٠٠٦. وأنا أؤيد دعوتها إلى الحكومة بوقف النظر إلى المدافعين عن حقوق الإنسان على أنهم تهديد للدولة. وفي ١١ آذار/مارس ٢٠٠٦، وجهت لجنة المساعدة الإنسانية رسالة إلى منظمة غير حكومية بارزة على الصعيد الوطني تشارك في العمل المتعلق بحقوق الإنسان، تأمرها فيها بوقف أنشطتها. وقد جاءت تلك الرسالة، التي أرسلت صورة منها إلى جهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات العسكرية، عقب سلسلة من التهديدات وأعمال المضايقة التي تعرض لها موظفو تلك المنظمة غير الحكومية على يد مسؤولي الأمن غربي دارفور. بيد أنه يسعدني الإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦ الموجهة من وزارة الشؤون الاجتماعية والإعلام في ولاية غرب دارفور، تفيد فيها بأن بوسع المنظمة استئناف أنشطتها. ومن المهم تأكيد التوجيه الوارد في الرسالة وعدم تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للقيود التي تحول دون قيامهم بعملهم في السودان.

رابعا - الحالة الإنسانية

٢٠ - أفضى استمرار العنف إلى صعوبة إيصال المساعدة الإنسانية إلى أجزاء كبيرة من دارفور على مدار شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. وحال القتال في منطقة حسكينية شمال دارفور دون وصول مجتمع المساعدة الإنسانية بفعالية إلى عشرات الآلاف من المشردين حديثا. وفي أجزاء كبيرة من جبل مرة، استحال استئناف الأنشطة الإنسانية منذ اندلاع الاقتتال هناك في النصف الثاني من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، مما أدى إلى حرمان نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من المساعدة الإنسانية، من بينهم حوالي ٤٠ ٠٠٠ من المشردين حديثا. وما زالت إمكانية الوصول إلى مناطق أخرى، من قبيل قريضة جنوب دارفور، غير مستقرة.

٢١ - وزادت القيود على إمكانية وصول المساعدة الإنسانية من جراء التدابير الإدارية التي اتخذتها حكومة السودان، رغم تمديد الوقف الاختياري للقيود المفروضة على العمل الإنساني في دارفور حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وتوقيع اتفاق مركز القوات في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفرضت لجنة المساعدة الإنسانية المزيد من القيود على حرية المنظمات غير الحكومية في تشغيل الموظفين الوطنيين. ورغم أن الفقرة ٦٤ من اتفاق مركز القوات تنص على أن مكاتب الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تتمتع، لدى أدائها مهام تتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، بنفس الحقوق المكفولة للبعثة نفسها، ما برح ضباط جهاز الأمن الوطني في مطار نيالا جنوب دارفور يضايقون موظفي الأمم المتحدة الذين ليس لديهم تصاريح بالسفر، حيث أرغموا كثيرين منهم على العودة إلى الخرطوم. وفي الوقت ذاته، لم يتسن إيصال سلع حيوية إلى المدنيين نتيجة عمليات الحظر المفروضة من الحكومة على أصناف ضرورية معينة، ومنها الوقود والأغذية، وغير ذلك من المساعدة الإنسانية الموجهة

إلى المناطق التي يسيطر عليها جيش تحرير السودان جنوب دارفور، مما يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي.

٢٢ - ومما يثير القلق بنفس القدر أن مجتمع المساعدة الإنسانية ما برح يتعرض لعدد متزايد من الهجمات التي تستهدفه، وحسب المبين أعلاه، في شمال دارفور، أفضى الاقتتال بين فصائل جيش تحرير السودان وعمليات اختطاف مركبات المنظمات غير الحكومية إلى ثغرات خطيرة في توفير المساعدة الإنسانية. فقد قامت أربع منظمات غير حكومية رئيسية بوقف توزيع الأغذية وتنسيق شؤون المخيمات، وعمليات المياه والصرف الصحي في مناطق شرقي طوبايه وتابت وقلاب ودار السلام، وقلصت منظمات غير حكومية أخرى أنشطتها. وعلى إثر ذلك، لا يحصل ٨٠.٠٠٠ شخص حاليا على الخدمات الحيوية، ولم يعد ١٠.٠٠٠ طفل يتلقون شهريا التحصينات المعتادة، وتعين وقف حملة لتطعيم ٢٠.٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر ضد شلل الأطفال.

خامسا - عملية دارفور للسلام

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي والمشاركون في محادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا بحملة منسقة لاحتتام مفاوضات السلام. وخلال شهر آذار/مارس، تركزت بؤرة الاهتمام في المحادثات على المسائل الأمنية. وفي ١٢ آذار/مارس، قدم الاتحاد الأفريقي إلى الأطراف مشروع نص معنون "اتفاق وقف إطلاق النار المعزز في دارفور" كي ينظروا فيه، وحث الأطراف، للمرة الأولى، على تحديد مواقع انتشار قواتهم في الميدان ووضع خريطة لها. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، قدم فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي إلى الأطراف مشروع نص معنون "المركز النهائي للترتيبات الأمنية" حدد إطار المفاوضات في عدد من المناطق المهمة، بما في ذلك نزع سلاح الجنجويد، والفترة التي سيسمح فيها للحركات بالاحتفاظ بقواتها المسلحة، وعدد المحاربين السابقين الذين سيجري استيعابهم في الخدمات الأمنية السودانية، وعمليات نزع سلاحهم، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٢٤ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، قدم فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي نصا شاملا عن "اتفاق دارفور للسلام" وجرى تكثيف المفاوضات رفيعة المستوى بغية اختتام المفاوضات في ٣٠ نيسان/أبريل. وتشمل الوثيقة المقدمة من فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي والمؤلفة من ٨٥ صفحة، تقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والترتيبات الأمنية، والحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور.

٢٥ - وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، وقعت حكومة السودان وفصيل ميناوي التابع لحركة جيش تحرير السودان، بعد فترة من المفاوضات المكثفة، اتفاق دارفور للسلام. وضم الاتفاق مجموعة شاملة من الالتزامات تمهد السبيل أمام استعادة السلام في المنطقة الذي طال انتظاره، وعودة المشردين، والتعافي الاقتصادي والتعمير.

٢٦ - وفي أثناء ذلك، استمرت في دارفور المساعي الرامية إلى مواصلة مبادرات المصالحة بين القبائل التي ترعاها الحكومة. ففي زالنجي، غرب دارفور، نجحت المبادرة التي قامت بها الحكومة، لإشراك رؤساء القبائل في عملية السلام، في إنهاء القتال بين قبيلتي الهويتية والنوبية الذي استمر عدة شهور. وفي جنوب دارفور، لم تنجح مع ذلك مبادرة قامت بها الحكومة للمساعدة على المصالحة بين قبائل مرقد وزغاوة والمسيرية في منطقة شعيرية. ولم يشارك ممثلو قبيلة زغاوا في المحادثات بين القبائل، وأعرب مندوبو قبيلتي مرقد والمسيرية عن رأي مفاده أن الوقت لم يحن بعد لبذل جهود المصالحة. وتؤكد تلك الأمثلة أهمية تنظيم حوار وتشاور يجمع الأطراف في دارفور لمنح جميع تلك الأطراف شعورا بالمشاركة في عملية السلام والالتزام بها، وبغرض معالجة الكثير من الصراعات المحلية التي تعوق الحياة في دارفور.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تجتمع اللجنة المشتركة. إذ إن التدهور الخطير في الحالة، وما تبع ذلك من عدم الاستقرار السياسي في تشاد، ما زال يخيم بظلاله على عملية السلام في دارفور. وفي ١٦ نيسان/أبريل، قررت تشاد سحب وفدها من محادثات أبوجا، احتجاجا على، ضلوع السودان المزعوم في الهجوم الأخير الذي تعرضت له نجامينا.

سادسا - الدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٢٨ - في ٢١ نيسان/أبريل، بلغ مجموع قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ٦٩٧٨ فردا في دارفور، يتألفون من ٧٠١ مراقبا عسكريا، و ١٤٠٨ من أفراد الشرطة المدنية، و ٢٨ موظفا مدنيا دوليا، و ١٢ من أفراد لجنة وقف إطلاق النار، وقوة للحماية مؤلفة من ٨٢٩ فردا. وواصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان الاتصال الوثيق ببعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، من خلال الاتصالات المعتادة مع الممثل الخاص لبعثة الاتحاد الأفريقي في الخرطوم، وأفراد تلك البعثة في دارفور، ومن خلال الاجتماعات الدورية بين خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة ولجنة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وأنشئت آلية للاتصال المشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الفاشر لتعزيز التنسيق وتيسير تقديم المساعدة من الأمم المتحدة إلى تلك البعثة.

٢٩ - وفي ٣١ آذار/مارس، اجتمعت مع رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري، لمناقشة مستقبل عملية الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في دارفور، وكذلك الخيارات المتعلقة بتشكيل عملية تابعة للأمم المتحدة لدعم السلام في دارفور. وبناء على طلب رئيس اللجنة، سافر وفد برئاسة الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إلى أديس أبابا لإجراء مزيد من المشاورات مع لجنة الاتحاد الأفريقي في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل. وأفضت المناقشات إلى تجديد الالتزام بالمضي قدما في التخطيط المشترك لعملية انتقال المسؤولية التي وضعت تفاصيلها في البلاغ المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة الصادر في ١٢ نيسان/أبريل. وجرى أيضا تحديد عدد من المجالات المهمة بغرض تقديم المساعدة من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي.

٣٠ - وبعده سافر الوفد إلى الخرطوم واجتمع، في ١٥ نيسان/أبريل، مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير لمناقشة شواغل الحكومة المتعلقة بتوخي انتقال المسؤولية إلى عملية سلام تابعة للأمم المتحدة في دارفور. وأعرب الرئيس البشير عن رأي مفاده أن من السابق لأوانه مناقشة انتقال المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى عملية تابعة للأمم المتحدة أو الإعداد لها قبل إبرام اتفاق في أبوجا.

سابعاً - الملاحظات

٣١ - كان من دواعي سروري توقيع اتفاق دارفور للسلام في ٥ أيار/مايو في أبوجا بين حكومة السودان وأحد فصائل حركة/جيش تحرير السودان. وأنا أشيد بالحكومة وكبار قادة فصائل ميناوي التابع لحركة/جيش تحرير السودان نظرا لإبدائه الالتزام بالتوصل إلى تسوية سلمية. وأود أن أشيد أيضا بكبير وسطاء الاتحاد الأفريقي، سالم أحمد سالم، نظرا لما بذله من جهود بلا كلل طوال الجولات الكثيرة من المفاوضات، وبالرئيس ساسو نغويسو والرئيس أوباسانغو، فضلا عن شركائهم الدوليين، نظرا للدور الحاسم الذي اضطلعوا به في المراحل الختامية من العملية.

٣٢ - وفي حين أن توقيع الاتفاق يمثل إنجازا رئيسيا، يتعين على الأطراف الآن المضي قدما بحزم ونية صادقة، كما يتعين على السودانين والمجتمع الدولي معالجة تحديات التنفيذ على وجه عاجل. فما زال دارفور بعيدا جدا عن السلام، كما أن العنف ومصراع مترجم شفوي تابع للاتحاد الأفريقي بشكل يؤسف له في معسكر كلام يوم ٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ يسلطان الضوء على هذا الواقع المأساوي. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء عدم توقيع عدد من قادة المتمردين على الاتفاق بعد، ويتعين على المجتمع الدولي أن يعمل على إقناعهم باختيار السلام بدلا من الصراع لصالح مواطنيهم.

٣٣ - وقد تبين لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لدى زيارتها إلى دارفور في أواخر نيسان/أبريل، وجود تدهور حاد ومستمر في حقوق الإنسان والأمن والأحوال الإنسانية. ووجه كلا المفوضة السامية ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية الانتباه إلى الحاجة الماسة بأن تقوم الحكومة بتخفيف القيود المفروضة على السفر، وهيئة بيئة أكثر أمنا أمام أنشطة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. ونجح وكيل الأمين العام، خلال زيارته إلى دارفور في أوائل أيار/مايو، في التفاوض على إعادة مجلس اللاجئين النرويجي كي يقوم بمهام التنسيق. بمخيم الكلام، بعد أن كانت حكومة جنوب دارفور قد طردته دون إيضاح في وقت سابق من عام ٢٠٠٦. وفي حين أن ذلك يمثل تطورا إيجابيا، هناك خطوة محددة نحو تيسير العمل المتعلق بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية وهي إصلاح القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، الذي يضع حاليا قيودا لا داعي لها على عمل تلك المنظمات، وعلى إمكانية وصول المساعدة الإنسانية إلى الشرائح الضعيفة من السكان.

٣٤ - وحتى في الوقت الذي كانت تجري فيه الجولات الأخيرة من المناقشات في أبوجا واصلت جميع الأطراف مستويات غير مقبولة على الإطلاق من العنف والهجمات المقيتة ضد المدنيين، إخلالا بالقانون الإنساني والالتزامات السابقة بوقف إطلاق النار. لذا أود تأكيد الحاجة إلى التزام جميع الأطراف، ولا سيما حكومة السودان، بوقف إطلاق النار والامتناع عن العنف، في أثناء وضع طرائق تنفيذ الاتفاق الجديد.

٣٥ - ويتعين بذل كل جهد ممكن لكفالة حماية ومساعدة مواطني دارفور كي يستفيدوا استفادة تامة من هذه الفرصة التاريخية لإحلال السلام في دارفور. لذا يتعين أن تكون الأولوية الفورية أمام المجتمع الدولي هي تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، كي تتمكن من المضي قدما نحو تنفيذ الاتفاق وتوفير أمن حقيقي للمدنيين. وتشمل الاحتياجات المللموسة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي زيادة عدد القوات، وتعزيز اللوجستيات وزيادة الدعم المالي. واستجابة لطلبات من الاتحاد الأفريقي، يتوجه بالفعل عدد من خبراء الأمم المتحدة إلى الفاشر لمساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي على إنشاء مركز للعمليات المشتركة وتوفير المساعدة في مجال الطيران والاتصالات. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد للبدء، بلا إبطاء، في استطلاع الاحتياجات الإضافية لدى بعثة الاتحاد الأفريقي، التي يمكن عرضها بسرعة بعد ذلك على مؤتمر للمانحين. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن الأمانة العامة على استعداد للمشاركة في اجتماع خاص مع الاتحاد الأفريقي وممثلي المانحين في أديس أبابا.

٣٦ - وهناك أولوية حاسمة أخرى هي معالجة الأزمة الإنسانية المتواصلة في دارفور. إذ إن مجتمع المساعدة الإنسانية العامل بالمنطقة، الذي يبلغ قوامه ١٤ ٠٠٠ فرد، يقدم خدمات

حيوية إلى ملايين السكان المحتاجين إليها، رغم القيود المفروضة على إمكانية الوصول إليهم، والحالة الأمنية المتقلبة، واستهدافهم بالهجمات المتفرقة، والعقبات الإدارية. بيد أن نقصان التمويل أفضى إلى تقليص العمليات والاضطرار إلى خفض الحصص الغذائية إلى النصف اعتباراً من بداية أيار/مايو. لذا، أكرر ندائي العاجل إلى المجتمع الدولي بأن يواصل دعم الجهد الإنساني في دارفور في هذه المرحلة الحرجة من تنفيذ اتفاق دارفور للسلام. وليس بالمستطاع إضاعة يوم واحد في هذا الصدد، ويتعين على حكومة السودان، على حد قول وكيل الأمين العام، أن تنضم إلى المجتمع الدولي لتجاوز العجز الحالي في الأغذية، والحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية مأساوية.

٣٧ - وقد أكد مجلس الأمن هاتين الأولويتين، خلال اجتماعه على مستوى وزراء الخارجية في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، وأشار أيضاً إلى أهمية وضع الصيغة النهائية لمقترحات التخطيط المفصلة لعملية تضطلع بها الأمم المتحدة في دارفور.

٣٨ - ويلزم على عجل إجراء التقييم المباشر للحالة على أرض الواقع. وخلال التقييم الفني، سوف يتشاور كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع حكومة الوحدة الوطنية السودانية حول طريقة المضي إلى الأمام والاحتياجات الجديدة لدى بعثة الاتحاد الأفريقي الناشئة عن اتفاق أبوجا، وإمكانية انتقال المسؤولية إلى عملية تابعة للأمم المتحدة. إن هذه المشاورات لا غنى عنها، حيث ليس بوسع أي بعثة لحفظ السلام النجاح دون دعم وتعاون من الأطراف المعنية.

٣٩ - وختاماً، أدت الهجمات التي وقعت في تشاد خلال نيسان/أبريل إلى زيادة حدة التوترات، وتأجيج نيران عدم الاستقرار وعدم الأمن على طول الحدود المشتركة، وكذلك في دارفور، وفي تشاد ككل. لذا، لا بد للحكومتين أن تبذلا كل جهد ممكن لتزج فتيل التوترات وتنفيذ اتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.